

رشيد مقتدر*

تأملات في التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي في الحكم

تناقش هذه الورقة قواعد اللعبة السياسية في المغرب والدور المركزي الذي تضطلع به المؤسسة الملكية وفقاً لنهج يسعى للحفاظ على التوازنات السياسية الكبرى، عبر التوجيه السلس للعملية السياسية. تستخدم المؤسسة الملكية إستراتيجيات متعددة مثل الإدماج التدريجي، أو التضييق والمحاصرة، أو التجاهل واللامبالاة، أو القمع والتنكيل، إلى جانب تكتيكات متباينة، من دون الانزلاق إلى شَرَك التدخل المباشر الذي قد يُظهر النظام بأنه تسلطي. ويفضي هذا النهج في معظم الحالات إلى حل الإشكالات العالقة بأكثر مما يقود إلى التنفيذ العملي للتهديدات. وترى الورقة أن النتائج السياسية للتركيبة السياسية والاجتماعية القائمة مكّنت حزب العدالة والتنمية من الاحتكاك العملي بميدان السياسة. وقد أفضت معاشية الإسلاميين اليومية بالواقع المركب بمختلف أصناف مشاكله وتعقيداته، إلى اضطرارهم للبحث عن حلول عبر آليات التوافق والتنسيق مع المسؤولين السياسيين، أو من خلال عرضها في البرلمان كمعارضة عبر آليات الأسئلة الشفهية أو الكتابية وغيرها، وهو ما أسهم بقدر كبير في إنضاج تجربتهم السياسية وتطويرها، على الرغم من تحديات اللعبة السياسية وضيق هامش المناورة فيها.

* أكاديمي مغربي متخصص في العلوم السياسية.

مقدمات أولية للتأطير العلمي لواقع شائك

مكنت التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي، وهو يضطلع بدور المعارضة السياسية طوال خمسة عشر عامًا، من تطوير رؤاه الأيديولوجية، وإنضاج تصوراتهِ السياسية والاجتماعية. وهو ما تؤكدُهُ النظرة السريعة على مختلف البرامج الانتخابية للحزب وأطروحاته الأيديولوجية ومشاريعه السياسية في السنوات ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ و ٢٠١١. ويمكن أن يعود سير الحزب في منحنى الواقعية السياسية إلى عدة عوامل أبرزها: احتكاك حزب العدالة والتنمية المباشر بمعترك الصراع الأيديولوجي والمنافسة الانتخابية، واعتماده رؤية سياسية إصلاحية راهنت على العمل من داخل المؤسسات السياسية الرسمية، وترتب على ذلك وعيه لمنطق الحكم والدولة والسياسة.

اتسمت تجربة الإدماج السياسي للإسلاميين الإصلاحيين (حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح) بنوع من الدينامية السياسية والاجتماعية؛ من حيث علاقتهم، أولاً، بنظام الحكم التي مرت بمراحل متباينة تتراوح ما بين التوافق العابر والتساكن الحذر، وما بين التآزم الظرفي والمواجهة المستمرة وصولاً إلى الانسداد والجمود، أو من حيث علاقتهم، ثانياً، بالقوى السياسية العاملة داخل النظام سواء كانت أغلبية حكومية أو معارضة سياسية^(١).

ومن النتائج السياسية لمجموع هذه التحولات السياسية والاجتماعية، تمكّن حزب العدالة والتنمية من الاحتكاك العملي بميدان السياسة، من خلال سعيه لفهم السياسات العمومية المنتهجة من لدن الحكومات السابقة، وتقييمها وانتقادها من موقع المعارضة السياسية.

وقد أفضت معايشة الإسلاميين اليومية للواقع المركب بمختلف أصناف مشاكله وتعقيداته، إلى اضطرابهم للبحث عن حلول عاجلة لها، عبر آليات التوافق والتنسيق مع المسؤولين السياسيين، أو من خلال عرضها كمعارضة عبر آليات الأسئلة الشفهية أو الكتابية وغيرها، وهو ما أسهم بقدر كبير في إنضاج تجربتهم السياسية وتطويرها رغم تحديات اللعبة السياسية وضيق هامش المناورة فيها^(٢).

١ موضوع خصصنا له أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية. للاطلاع على هذا العمل يمكن العودة إلى: رشيد مقتدر، الإدماج السياسي للقوى الإسلامية بالمغرب (الدوحة وبيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠).

٢ رشيد مقتدر، "القوى الإسلامية والتحالفات المبرمة خلال مرحلة ما قبل الربيع العربي وبعده"، في مؤتمر: الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: تجارب واتجاهات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٨-٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢، ص ٢٥-٣.

تميزت قواعد اللعبة السياسية في المغرب بالدور المركزي الذي تضطلع به المؤسسة الملكية وفقاً لمنطق يسعى للحفاظ على التوازنات السياسية الكبرى، وذلك عبر التوجيه السلس للعملية السياسية باعتبار إستراتيجيات متعددة مثل: الإدماج التدريجي، أو التضييق والمحاورة، أو التجاهل واللامبالاة، أو القمع والتنكيل، إلى جانب تكتيكات متباينة^(٣)، من دون الانزلاق إلى شَرَك التدخل المباشر الذي قد يُظهر النظام بمظهر المتسلط. وهذا ما يميز خطوات النظام السياسي المغربي في علاقته مع المعارضة السياسية بمختلف أصنافها (الإسلامية، واليسارية، والليبرالية)؛ إذ إنّ إستراتيجيات وتكتيكات ممارسة الضغوطات متنوعة، والتلويح باتخاذ إجراءات معينة في حالة التوتر والصدام، قد تفضي في معظم الحالات إلى حل الإشكالات العالقة أكثر من التنفيذ العملي للتهديدات، وهذا ما يخوّل النظام السياسي إمكانية مراقبة المجال السياسي وتوجيهه والتحكم في آلياته القانونية والسياسية^(٤).

وقد أدى ما شهدته الشارع العربي من حركات احتجاجية أثناء ما سمي بـ "الربيع العربي" والإطاحة بعدد من الأنظمة السلطوية التي شاخت قياداتها وأصبحت بالترهل السياسي، إلى تسريع خطوات الإصلاح في المغرب؛ لاحتواء الشارع والحيولة دون انفجاره، فقد أقدم الملك محمد السادس في خطاب ٩ آذار / مارس ٢٠١١ على خطوة استباقية عبر الدعوة إلى تعديل الوثيقة الدستورية، على الرغم من معارضة حركة ٢٠ فبراير بمختلف مكوناتها، وكذلك جماعة العدل والإحسان التي تعد من أبرز التنظيمات الإسلامية المعارضة في المغرب. وقد شكلت هذه الظرفية السياسية فرصة استفاد منها حزب العدالة والتنمية، وعمل خلالها على بلورة مقترحاته الدستورية والسياسية التي ضمّنها النص على إمارة المؤمنين والمؤسسة الملكية ودفاعه عنهما، إلى جانب تأكيده السير قدماً في مساره السياسي من داخل النظام السياسي وفقاً لمنطق إصلاحي تدريجي. ويمكن اعتبار هذه الخطوات السياسية رسائل طمأنة ما فتئ الإسلاميون يثيئونها، والتي ساهمت خلال هذا الظرف الخاص في التخفيف من عناصر عدم الثقة والتوجس الذي كان سائداً بينهم والمؤسسة الملكية^(٥).

٣ مقتدر، الإدماج السياسي، ص ١٣٦-١٤٥.

٤ المرجع نفسه، ص ٢٣٦.

٥ مقتدر، "القوى الإسلامية".

أن تأمل بالآجديد المتواصل، والتنمية المستدامة، وحقوق الفرد والجماعة. ومع ذلك، ينبغي توفُّع هذا الالتزام من الجميع على قدم المساواة، سواء أكانوا إسلاميين أو علمانيين^(٧).

إن الانتقال من دور المعارضة السياسية إلى السلطة وقيادة العمل الحكومي، تعد تجربة سياسية جديدة انتقل خلالها حزب العدالة والتنمية إلى موقع الفاعل الذي يمتلك القرار السياسي، وهو ما يشكل محكًا لقدرة الإسلاميين على تنزيل مشاريعهم ورؤاهم وتطبيقها على أرض الواقع.

نسعى في هذه الدراسة لرصد التجربة الحكومية التي يقودها حزب العدالة والتنمية، في ظل الائتلاف الحكومي المشكل من أربعة أحزاب هي: حزب العدالة والتنمية (الإسلامي)، وحزب الاستقلال (اليميني المحافظ)، وحزب التقدم والاشتراكية (اليساري)، وحزب الحركة الشعبية (الأغليبي الذي يوصف بكونه حزب الإدارة).

إنَّ العمل على استقصاء تجربة حزب العدالة والتنمية داخل نظام الحكم في سياق ظرفية سياسية شديدة الحساسية، تتجسّد في تدبير ما يسمى في الخطاب السياسي للحكومة بالتنزيل الديمقراطي للدستور، وهو ما يستلزم تفصيل هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الأساسية: ما هي طبيعة تصورات حزب العدالة والتنمية وباقي مكونات التحالف الحكومي للمرحلة الانتقالية؟ وما هي الآليات المعتمدة لتدبير هذه المرحلة السياسية الانتقالية الصعبة؟ وكيف سيضطلعون بالمسؤوليات والسلطات الحكومية المخولة إليهم في الدستور؟ وما مدى قدرتهم على إرساء آليات مؤسساتية جديدة لإعادة توزيع السلطة بينهم والمؤسسة الملكية من دون الوصول لمرحلة التآزم والصدام؟ وهل أسهمت موجة ما سمي بالربيع العربي في المغرب في تغيير قواعد اللعبة السياسية خاصة بعد إقرار دستور فاتح تمّوز/ يوليو ٢٠١١؟ أم أنَّ تغيير الإطار الدستوري والقانوني للبلاد لم يترتب عليه أي تبدل في موازين القوى وتغيير في الواقع السياسي الذي ما زال مستمرًا وفقًا لما يسميه العديد من الباحثين بالسلطوية الناعمة أو المرنة؟

ويجعلنا هذا نتوقف أمام أطروحتين متناقضتين: تعتبر الأطروحة الأولى أنَّ المغرب خرج من عنق الزجاجة، وأنَّ مبادرة الملك محمد السادس وما تلاها من خطوات سياسية، كتعديل الدستور

وكان من نتائج هذا الحراك المجتمعي والسياسي صوغ دستور جديد حظي بقبول الشعب، وترتب عنه تنظيم انتخابات برلمانية سابقة لأوانها في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، أدت إلى فوز حزب العدالة والتنمية بـ ١٠٧ مقاعد في البرلمان، تلاه وصول الحزب إلى قيادة العمل الحكومي. وقد اعتبرت تلك خطوة مهمّة في مسار الفاعل الإسلامي الذي راهن على الاندماج السياسي من داخل النظام، وتمكّن من الوصول إلى السلطة بطريقة سلمية من دون أي تشنجات أو توترات سياسية أو اجتماعية، بحكم خصوصية النظام السياسي المغربي الذي تحتل فيه المؤسسة الملكية مكانة مركزية.

وإذا كانت الحكومة في النظام السياسي المغربي عبارة عن جهاز تنفيذي تابع للملك تساعد في تنفيذ السياسات العمومية، فإنَّ التعديل الدستوري لفاتح تمّوز/ يوليو ٢٠١١ الذي عبّث الباب الخامس بـ "السلطة التنفيذية"، وهي إشارة صريحة تتم لأول مرة في الدستور، اعتبر أنَّ الحكومة سلطة تنفيذية (الفصول ٨٧ و٨٩ و٩٠) تعمل على تنفيذ البرنامج الحكومي وضمان تنفيذ القوانين، وأنَّ الحكومة من يمارس السلطة التنظيمية (الفصل ٨٩ و٩٠)^(٨).

من الناحية المنهجية، من المهم الإشارة السريعة لمسار علاقة حزب العدالة والتنمية بنظام الحكم الملكي بالمغرب، وذلك للإحاطة بالموضوع من مختلف أبعاده التاريخية والسياسية والاجتماعية. فلا يمكن التعامل مع التجربة الحالية لهذا الحزب في الحكم بمعزل عن مسار إدماجه السياسي، وتاريخ علاقته بباقي القوى السياسية؛ ذلك أنَّ العديد من السلوكات السياسية للحكومة قد نجد تفسيرها في التأثير بالتجربة السياسية طوال سنوات الإدماج، فلا يزال "الطريق إلى الديمقراطية طويلًا جدًّا ووعرًا في هذه البلدان، وليست الأحزاب الإسلامية هي من زرع كل العقبات في مساره". إنَّ "النخبة الحاكمة والأحزاب العلمانية في الشرق الأوسط لم تلتزم بالديمقراطية أيضًا. إذ لم تكن الأنظمة الناصرية والبعثية والقومية والملكية في المنطقة ديمقراطية، ولم يتجاوز حضور المرأة في الأحزاب السياسية العلمانية في العالم العربي حضورها في الأحزاب الإسلامية. وما من شك في أنَّه من دون الالتزام بالتعددية، لا يمكن للمجتمعات في الشرق الأوسط

٦ ظهر شريف رقم ١،١١،٩١ صادر في ٢٧ من شعبان ١٤٣٢ (٢٩ تمّوز/ يوليو ٢٠١١) بتنفيذ الدستور، انظر: *الجريدة الرسمية*، العدد ٥٩٦٤ مكر، السنة الثامنة، ٢٨ شعبان ١٤٣٢ (٣٠ تمّوز/ يوليو ٢٠١١)، ص ٣٦١٦-٣٦١٧. وعلى سبيل المقارنة عبّث الباب الرابع من دستور ٢٠١١ تحت اسم "السلطة التشريعية" عوض "البرلمان"، ومن ثم، فهي إشارة صريحة إلى أنَّ البرلمان بقرائنه يعد سلطة تشريعية (الفصل ٧٠)، وهو ما يعكس نوعًا من التطور الدستوري. انظر: المرجع نفسه، ص ٣٦١١-٣٦١٣.

٧ مارينا أوتواوي ومروان المعشر، "الأحزاب الإسلامية في السلطة: عمل لما يكتمل بعد"، تعليق على أحداث، ٢٣ أيار/ مايو ٢٠١٢، موقع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ص ٦-٧، انظر: <http://carnegieendowment.org/>

وجود فاعلين سياسيين مستقلين مقابل وجود طبقة سياسية تعمل عبر حزب وحيد أو أحزاب سياسية مصطنعة يقتصر دورها على مساعدة الحاكم والاستفادة مما يمنحه لها من عطايا مادية ورمزية، وذلك على الرغم من وجود بنيات سياسية يصطلح عليها مؤسسات سياسية، وهي في الحقيقة هياكل أو منشآت سياسية ذات طابع صوري ولا تضطلع بأدوار حقيقية.

إنّ الوصول لمرحلة المأسسة تستلزم تطوراً مؤسساتياً وقرساً سياسياً ونضجاً اجتماعياً ووعياً ثقافياً، وهي مرحلة تسبقها مرحلة الشخصية التي تجري خلالها ممارسة السياسة بشكل شخصي خارج إطار المؤسسات السياسية.

العقبات المنهجية والنظرية

لا شك أنّ السعي لاستكشاف هذه الظواهر والوقائع المركبة تعترضه جملة من التحديات النظرية والمنهجية، بحكم أنّ الأطر المعرفية والعلمية التي كانت تدرس بها مجتمعاتنا العربية أضحت شبه متجاوزة بحكم دخول بلداننا لمرحلة سياسية انتقالية يصعب معالجتها بنوع من الموضوعية والعلمية، وهي سمة المراحل الانتقالية التي تتسم بالهشاشة والسعي للخروج من شخصانية السلطة ونزاعاتها الفردية والتسلطية إلى الطموح للمزيد من المأسسة والتقنين لقواعد اللعب السياسي. وإذا كانت المجتمعات التي شهدت ثورات مثل تونس ومصر وليبيا تنطبق عليها ما بسطناه، فإنّ إمكانية التأزم والصدام أو الانتكاسة تبقى واردة، بينما يتسم النموذج السياسي المغربي باعتماده على تجربة إصلاحية سياسية قام بها ملك البلاد، وهي في طور التبلور، على الرغم من كونها مسبقة بتجربة ما كان يسمى "بالتناوب التوافقي" الذي عقده الملك الراحل الحسن الثاني مع المعارضة اليسارية.

ومن بين الأسئلة التي سنطرحها: كيف يمكننا تقييم أداء الحكومة تقييماً موضوعياً بعيداً عن سمة الذاتية التي تطبع شخصية الإنسان، والمصلحة التي تجسّد مكوّنات من مكوناته، والتموقع السياسي والاجتماعي بالنسبة إلى الفاعل السياسي والاجتماعي؟ وما المقصود بالسياسات العمومية؟ وإلى ماذا يعزى التباين في الحكم عليها وتقييمها؟

وعلى الرغم من كثرة التعريفات وتعدددها، فيمكن تعريف السياسات العمومية بأنها "برنامج للعمل الخاص بسلطة عمومية أو عدة

وإجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها تجسّد نوعاً من الوعي المبكر للمؤسسة الملكية، وقدرتها على معرفة مآلات الأمور واتخاذ القرارات الإصلاحية في الزمن المناسب. فكانت نتيجة هذه التغييرات المؤسساتية والسياسية التمكّن من التغيير الجوهرية في قواعد اللعبة السياسية، فدخل معها المغرب إلى مرحلة سياسية ودستورية جديدة جنته التوترات السياسية والقلقل الاجتماعية التي عرفتها العديد من البلدان العربية. بينما ترى الأطروحة الثانية أنّ مجمل ما قام به نظام الحكم من مبادرات سياسية ما هي إلا مناورات تمّرس في إتقانها، وأنّ هذه الخطوات الإصلاحية لا تعدو كونها مساحيق للتجميل، ومحاولات للالتفاف على المطالب الشعبية الداعية للديمقراطية والعدالة ومحاربة الفساد؛ بحكم أنّ بنية السلطة ظلت جامدة لصالح نظام الحكم الملكي الممسك بزمام السلطات والصلاحيات.

”

إنّ الوصول لمرحلة المأسسة تستلزم تطوراً مؤسساتياً وقرساً سياسياً ونضجاً اجتماعياً ووعياً ثقافياً، وهي مرحلة تسبقها مرحلة الشخصية التي تجري خلالها ممارسة السياسة بشكل شخصي خارج إطار المؤسسات السياسية.

”

وتواجه الباحث والدارس الطامح إلى المعالجة العلمية الموضوعية للظواهر السياسية داخل المجتمعات التي تجتاز مراحل انتقالية، عدة عقبات موضوعية تشكّل تحديات مركزية أمام تخصص العلوم السياسية والاجتماعية؛ فالمجتمعات والدول موضوع الدراسة تعيش فترات انتقالية تجسّد مرحلة مخاض وتحول مستمر، وفقاً لدينامية صراعية يصعب توقع تطوراتها ونزاعاتها وتوافقاتها وانتكاساتها. إنّ المرور من مرحلة الاستبداد والتسلط بمختلف نماذجه كالسلطوية التقليدية، أو الديمقراطية الموجهة والمتحكم بها، أو السلطوية المرنة، وهي نماذج سياسية تمنح هوامش سياسية وفقاً لخطوط حمراء محدّدة لقواعد اللعبة السياسية، تفسح مجالات معينة للفاعلين السياسيين للتحرك والمنافسة من دون التأثير في طريقة اشتغال النظام أو تغيير القواعد النازمة للعمل السياسي. أما السلطوية الجامدة (الأنظمة الشمولية والعسكرية) فتمثل نماذج سياسية مغلقة تطغى فيها إرادة الحاكم الفرد وسلطته، وتتضمن أشكالاً وقوالب تفتقد

للدفاع والتبرير، بينما يتمحور دور المعارضة السياسية في خلق تبريرات وحجج أيديولوجية مضادة، وهو ما يزيد من تعقيد مجال السياسات العمومية ويصعب من إمكانيات فهمها وتقييمها تقييماً موضوعياً.

يمكن أن يتخذ تقييم حصيلة أداء الحكومة عدة أشكال ونماذج، فقد يأخذ صبغة انتقاد سياسي لحصيلة أداء الحكومة تبعاً لموقع الفاعل السياسي ومكانته السياسية إذا كان موقعه ضمن المعارضة السياسية، فلا شك أن نقده سيكون معارضاً للسياسات الحكومية منقّباً عن أخطائها وهفواتها، كاشفاً للرأي العام تناقضاتها وتعارض خطاباتها ومشاريعها مع سياساتها العمومية المطبقة. أما إذا كان الفاعل السياسي يتموقع ضمن الأغلبية الحكومية، فإنه سيدافع عنها ويبرز إيجابياتها.

إن العمل على تقييم هذه السياسات لا يجب أن ينطلق من معادلة الدفاع عن هذه السياسات أو الحكم عليها سلبياً، بقدر ما يجب أن تقارب مدى تطابق إستراتيجية الفاعل وأهدافه مع ما حققته هذه السياسات من نتائج ملموسة، فهل تمكن من تحقيق مجمل أهدافه أم بعضها؟ إن ما يفسر هذا التباين في المواقف والاختلاف في تقييم السياسات العمومية ما بين مدافع ومعارض يعزى إلى اختلاف المواقع السياسية من الحكومة إلى المعارضة وتضارب المشاريع السياسية المتنافسة، وتناقض المصالح السياسية الصريحة أو الضمنية.

لماذا "تأملات" في التجربة السياسية لحكومة العدالة والتنمية في الحكم؟

يجابهنا على المستوى النظري اعتراض منهجي أساسي، ذلك أن الرصد العلمي لحصيلة عمل الحكومة خلال مدة سنة ونيف غير كاف لتقييم موضوعي لحصيلة عملها، فنحو خمس مدة ولاية الحكومة لن يفيضي سوى إلى محاكمة النوايا والرؤى، وهي مسألة غير ممكنة من الناحية العلمية. وبالمقابل، يمكن دراسة التجربة السياسية للحكومة بالتركيز على بعض الإشكالات المركزية ومحاولة ملامسة منهج تعامل الحكومة معها بغية الخروج ببعض النتائج الأولية لمعالم هذه التجربة الحكومية ومساراتها في مجال السياسات العمومية.

إلا أن ما بسطناه من ملاحظات منهجية في طريقة التعامل مع هذا الموضوع الإشكالي ومحاولة تأطيره العلمي تأطيراً سليماً، لا ينفي إمكانية التعامل السياسي مع الحكومة وهو مجال فعل الفاعلين

سلطات حكومية"^(٨)، وهي آلية مؤسسية تسعى لإيجاد حلول لمجموعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، في سياق رؤية معينة تحمل اسم خطة حكومية وفقاً لأهداف معينة وتسعى لتحقيق رهانات محددة، عبر سلطة حكومية لها القدرة على تحقيق أهدافها بالاعتماد على موارد مادية ووسائل إكراه، تسمى في أدبيات علم السياسة بالعنف المشروع، وتؤثر هذه السياسات في وضعيات الفئات الاجتماعية والاقتصادية، فلا يمكن للمطالب أن تكون فعالة ما لم تتحول إلى قوانين من قبل مؤسسات صنع السياسة وأن تنتقد من قبل مسؤولين حكوميين^(٩).

ينبني مفهوم السياسات العمومية على اعتبارات براغماتية صرفة تتعلق بضرورة تحقيق التنمية وتجاوز معضلات الركود والتخلف، كما تحكمه في الآن نفسه أبعاد نظرية لا يمكن إغفالها؛ فمعرفة السياسات العمومية ومنطقها يمكّن الفاعل الحكومي من تحسين أدائه والرفع من حجم توقعاته، ومقارنة مخططاته مع ما حققه على الأرض من نتائج ملموسة. إلا أن هذا المجال تعترضه جملة من الصعوبات والعواقب، كتعدد مستوى الفاعلين في مجال السياسات العمومية، وتعقد الواقع، وتباين الأهداف، واختلاف الرهانات والمصالح، وهو ما يسم حقل السياسات العمومية ونظرياتها بنوع من النسبية^(١٠).

وإذا كان الفاعل الحكومي الذي يضع سياساته العمومية^(١١) يتموقع ضمن خانة الفاعلين السياسيين أصحاب القرار السياسي، وهو ما يجعله يدافع عن سياساته العمومية بمقولات أيديولوجية وسياسية

8 On peut définir une politique publique comme étant "un programme d'action propre à une ou à plusieurs autorités publiques ou gouvernementales," Jean-Claude Thoenig, "L'analyse des politiques publiques," in M. Grawitz & J. Leca (éd.), *Traité de science politique*, vol. 4 "Les politiques publiques" (Paris: PUF, 1985), p. 6.

٩ جابريل إيه. آلوند وجي. بنجهام باويل الابن، *السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر*، ترجمة هشام عبد الله (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ١٥٩.

١٠ للاطلاع على مفهوم السياسات العمومية يمكن الرجوع للأدبيات الآتية: H. Lasswell and A. Kaplan, *Power and Society* (New Haven: Yale University Press, 1970); Ira Harkanky, (ed.), *Policy Analysis in Political Science* (Chicago: Markham Publishing Company, 1970); R. Thomas Dye, *Understanding public Policy* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 7 edition, 1992); Paul Saatiar, *Theories of the Policy Process* (New York: Westview Press, 2000).

١١ تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٠٠ من الدستور على موضوع السياسات العمومية كما يلي: "تقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعينه الأمر خلال الثلاثين يوماً الموالية لإحالة الأسئلة إلى رئيس الحكومة".

موضوع السياسات العمومية، لكنّ جديد هذا الموضوع اتسامه بالخصائص الآتية:

أولاً: تشكلت حكومة السيد عبد الإله بن كيران في مرحلة سياسية دقيقة ومحرجة، جسّدت تداعيات مرحلة ما سمي بالربيع العربي بزخمها وصراعاتها وتناقضاتها، وهو ما يفسّر الإقدام على هذه النوعية من الدراسات حول التجربة السياسية لحكومة العدالة والتنمية في الحكم في ظل المرحلة الانتقالية.

ثانياً: إنّ الحكومة الحالية تتشكل من ائتلاف يقوده حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية، وهو ما يستدعي معرفة مآل هذه التجربة، ورصد حصيلتها على مستوى العمل الحكومي.

ثالثاً: تجري هذه التجربة السياسية من داخل إطار دستوري جديد ما زال ينتظر التفعيل، وهو ما يسميها بخصوصية احتكامها لقواعد دستورية رفعت من مستوى صلاحياتها وسلطاتها.

معالم الإستراتيجية الحكومية وأهدافها العامة

معالم البرنامج الحكومي

ما هي خصائص البرنامج الحكومي؟ وكيف شخّص الوضع السياسي التي اجتازتها البلاد؟ وما هي أبرز الإضافات التي قدمها؟

بعد تعيين الحكومة من قبل الملك محمد السادس، سعت للحصول على ثقة مجلس النواب، فطرح برنامجها الحكومي. وينطلق البرنامج الحكومي - الذي يجسد وجهة النظر الرسمية للحكومة - من اقتناع أساسي لازم مضامينه مند بدايته إلى نهايته، وهو أنّ الحكومة وبرنامجها أتت في مرحلة سياسية انتقالية جديدة، جسّدت ما أسمته بالخيار الثالث للنموذج المغربي في التعامل مع الحركات الاحتجاجية التي شهدتها العالم العربي. وأنّه بفضل خطاب العاهل المغربي في ٩ آذار/ مارس ٢٠١١، جرى إرساء نهج إصلاحي مكن من إقرار تحوّل سياسي مستمر وهادئ، تلتها مجموعة من الإجراءات السياسية التي وصفها البرنامج الحكومي بالشجاعة والإيجابية من قبيل استفتاء فاتح تموز/ يوليو وانتخابات ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، التي اعتبرتها الحكومة متميزة في تاريخ

السياسيين خاصة المعارضة السياسية، فالحكم السياسي على الأداء الحكومي يندرج في صميم العمل السياسي للقوى السياسية، وهو ما يجعل منه ميداناً خصباً للمنافسة السياسية والصراع الأيديولوجي بين الفاعلين السياسيين، إمّا لدعم حصيلة الحكومة والعمل على التباهي بحصيلتها، وإمّا لنقد السياسات الحكومية والقول بفسلها بالنسبة إلى القوى السياسية المعارضة.

لقد اخترنا لهذا الموضوع عنوان "تأملات في التجربة السياسية لحكومة العدالة والتنمية في الحكم"، إذ ندرك أنّ المدة التي قضاها الحزب حتى الآن في الحكم غير كافية لإصدار نتائج نهائية حول حصيلة عمل الحكومة وتقييم نتائجها، وهو ما جعلنا نفضل استعمال كلمة "تأملات"، من دون أن يعني ذلك التقيّد بتقييم حصيلة العمل السنوي للقطاعات الحكومية بمختلف أصنافها، وذلك بالتركيز على المعطيات الكمية المستندة إلى الإحصائيات، وهي على أهميتها التجميعية للمعطيات والمعلومات المتناثرة والمتفرقة، وجمعها في مؤلف واحد واقتراح تحليلات بغرض الوصول إلى حكم نهائي يقيّم نتائجها إيجابياً أو سلبياً، فإننا نفضل الاشتغال بمنهج مختلف يركز على مقارنة كيفية سوسيو سياسية تسعى لاستجلاء الظواهر والسياسات والخلفيات والأبعاد الكامنة وراء انتهاجها.

فمن المتعارف عليه داخل حقل الدراسات القانونية الدستورية التي تهل من النموذج الفرنسي، تناول الأداء السياسي للتجارب البرلمانية ورصد حصيلتها في شموليتها، من خلال المزج بين المقاربة القانونية والمنهج الإحصائي، وهو ما ولد قدراً كبيراً من الدراسات التي يغلب عليها الطابع القانوني الشكلاني وهي على الرغم من أهميتها، فإنّ من أبرز مساوئها المعرفية سقوطها في نزعة وصفية جامدة^(١٢)، تعوزها الوسائل المنهجية والمقاربات النظرية لتطوير رؤاها الوصفية للوصول لاقتراح فرضيات تحليلية ونتائج فهمية، تمكّن من تفسير ما غمض من الوقائع والظواهر والبحث عن دواعيها وخلفياتها، أو تفسح آفاقاً معرفية وعلمية رحبة تغري الباحثين والدارسين المهتمين، وهي مسألة ليست سهلة.

يجب الإقرار أولاً بأنّ موضوع حصيلة العمل الحكومي من المواضيع التقليدية، التي دأب الباحثون على رصدها وتتبعها بالبحث والتنقيب في الحقل المعرفي للعلوم السياسية والقانون الدستوري، ولا سيما

وفي الخارج ولعموم الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومؤسسات المجتمع المدني، والوفاء بالالتزامات الدولية لبلادنا^(١٧). وهو ما جعله يعتبر هذه الولاية التشريعية استثنائية بامتياز لما يتطلبه الدستور من ضرورة تنزيل مقتضياته في سياق مسلسل "إصلاح عميق للدولة وتجديد لوظائفها وتطوير بنيتها وتأهيل أدوارها وإرساء قواعد التلاؤم والتكامل والتعاون بين مؤسساتها، لكسب تحديات الحكامة الجيدة والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مما يعزز إشعاع النموذج المغربي وجاذبيته"^(١٨).

ويتضح أن أولوية الحكومة ترسيخ مسار البناء الديمقراطي للبلاد ومواصلة بناء الدولة الديمقراطية، ومحاربة الاختلالات وأوجه الفساد من خلال ما أسمته "التنزيل التشاركي والديمقراطي لمقتضيات الدستور"^(١٩)، وما يترتب على ذلك من جهود متقدمة وإصلاح للإدارة وتكريس لاستقلالية السلطة القضائية. ويستلزم والقيام بهذا الجهد الاستثنائي الذي يهم الدولة والمجتمع استحضار البعد التشاركي في عملية تنزيل الدستور، فهي قضية مصيرية تهم المجتمع برمته وليس فاعلاً أو فرداً؛ فهو تحد وطني يتطلب تضافر جهود الأغلبية والمعارضة عبر اعتماد آلية التأويل الديمقراطي للدستور^(٢٠).

وقد حدد البرنامج الحكومي ثلاثة مرتكزات في وضع السياسات أو تنفيذها:

١. العمل المندمج والمتكامل.

٢. المقاربة التشاركية.

٣. ربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما تستند المنهجية المعتمدة في تفعيل الدستور إلى أربعة خطوات أساسية^(٢١):

١. إعطاء أولوية للقوانين ذات الطبيعة المؤهّكلة كالقوانين التنظيمية الخاصة بعمل الحكومة والتعيينات والقضاء والأمازيغية والمالية ولجان تقصي الحقائق.

٢. بُعد مؤسّساتي يتجلى في إرساء مجموعة مؤسسات الحكامة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية وحماية حقوق الإنسان.

الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب^(١٣)، تلاها تعيين عبد الإله بن كيران رئيساً للحكومة من الحزب الذي حصل على المرتبة الأولى، أعقبها تشكيل أغلبية حكومية وفقاً لمنهجية تشاركية واسعة^(١٤).

”

بعد تعيين الحكومة من قبل الملك محمد السادس، سعت للحصول على ثقة مجلس النواب، فطرح برنامجها الحكومي. وينطلق البرنامج الحكومي - الذي يجسد وجهة النظر الرسمية للحكومة - من اقتناع أساسي لازم مضامينه منذ بدايته إلى نهايته، وهو أن الحكومة وبرنامجها أتى في مرحلة سياسية انتقالية جديدة، جسدت ما أسمته بالخيار الثالث للنموذج المغربي في التعامل مع الحركات الاحتجاجية التي شهدتها العالم العربي.

“

وبهذا، فقد كان تقييم البرنامج الحكومي إيجابياً لطريقة تدبير المؤسسة الملكية لتداعيات الحراك السياسي الذي شهدته المغرب، بل إنه اعتبر التجربة المغربية حظيت باهتمام إعلامي واسع وترقب دولي^(١٥).

فما هي أبرز رهانات البرنامج الحكومي وأولوياته؟

يهدف البرنامج الحكومي إلى "الانتقال إلى مرحلة جديدة من البناء الديمقراطي، عبر التقدم في تنزيل مقتضيات الدستور الجديد، وتعزيز الثقة في غد أفضل للأمة المغربية وتوفير شروط التنافس والعمل الجماعي من أجل نهضة الوطن وقوته وسيادته ووحدته، والاجتهاد في إرساء مغرب الكرامة والحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية لكافة مواطناته ومواطنيه"^(١٦).

وإذا كان هذا البرنامج يجسّد رؤى البرامج الانتخابية لأحزاب التحالف الحكومي، فإنه حدد رهانه الأساسي في "تجسيد الالتزام بتنزيل الدستور ومتطلباته التشريعية والمؤسّساتية، والاستجابة للانتظارات الجوهرية والملحة للشعب المغربي بفئاته وشرائحه داخل الوطن

١٧ المرجع نفسه، ص ٧.

١٨ المرجع نفسه، ص ٧.

١٩ المرجع نفسه، ص ١٨.

٢٠ المرجع نفسه، ص ٧.

٢١ المرجع نفسه، ص ٧-٨.

١٣ رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي، المملكة المغربية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ص ٥.

١٤ المرجع نفسه، ص ٦.

١٥ المرجع نفسه.

١٦ المرجع نفسه، ص ٥.

ثالثاً: مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية والجهوية وتنافسي ومنتج للثروة وللشغل اللائق وسياسة اقتصادية ضامنة للتوزيع العادل لثمار النمو.

رابعاً: تطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية وخصوصاً التعليم والصحة والسكن، ويكرس التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات.

خامساً: تعزيز التفاعل الإيجابي مع المحيط الجهوي والعالمي وتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج.

إستراتيجية تفعيل البرنامج الحكومي: المخطط التشريعي

ما هي طبيعة المخطط التشريعي للحكومة؟ وما الجديد الذي أتى به؟ يأتي المخطط التشريعي في سياق تفعيل بنود البرنامج الحكومي، ويتضمن جملة من الإجراءات والمخططات التشريعية المزمع تطبيقها إما لتنفيذ بعض أحكام الدستور أو لتفعيل مشاريع قوانين^(٣٥). ويعتبر هذا المخطط "أداة لتأطير عمل الحكومة على الصعيد التشريعي، وخارطة طريق مساعدة لمختلف السلطات الحكومية في تنفيذ برنامج عمل الحكومة"^(٣٦).

وينقسم المخطط التشريعي إلى مستويين: المستوى الأول ذو طبيعة إستراتيجية، ويتعلق بالقوانين التي تسعى لتنزيل الدستور، وسيجري التركيز عليه نظراً لأهميته المركزية في سياق المرحلة الانتقالية الحالية. أما المستوى الثاني، فيتضمن مشاريع القوانين العادية التي تسعى الحكومة لتطبيقها إما بحكم الفراغ القانوني في إحداث قطاع أو مؤسسة جديدة وإما لتغيير الأوضاع والظروف التي تستلزم تغيير الإطار القانوني حتى يواكب التحولات. وتعتبر مشاريع القوانين مسألة روتينية عادية لا جديد فيها، وتندرج بحكم العادة في سياق السياسات العمومية لجميع الحكومات المتعاقبة والتي تسعى لتغيير منظومة القوانين والمراسيم وغيرها.

وقد أحصى المخطط عدد مشاريع النصوص القانونية المقترحة في ٢٤٣ نصاً تشريعياً، جرى تقسيمها إلى جزأين: يرتبط الأول بالنصوص التشريعية المزمع إعدادها لتنفيذ بعض أحكام الدستور وتتضمن ٤٠

٣. ملاءمة المؤسسات القائمة مع مقتضيات الدستور الجديد ذات العلاقة بتوسيع اختصاصاتها أو مراجعة تركيبها وأدوارها وعلاقاتها.

٤. السياسات العمومية والقطاعية اللازم اعتمادها وإطلاقها أو تطويرها لتنزيل ما جاء به الدستور من حقوق وحرريات ومقتضيات المواطنة الفعالة.

فما الفائدة من تنزيل الدستور؟

يعيد البرنامج الحكومي التركيز في طريقة تنزيل الدستور بمنطق ديمقراطي على المقاربة التشاركية والديمقراطية وعياً منه بحساسية المرحلة، وضرورة الحفاظ على التوافق وإشراك الآخرين قصد إنجاح تدبير المرحلة الانتقالية والتحول إلى طور جديد في نظام الحكامة الجيدة، "وإرساء سلوك جديد قائم على الشفافية وتحديد المسؤوليات وسيادة القانون وتثمين الموارد البشرية والصرامة في ربط المسؤولية بالمحاسبة، باعتبارها أساساً لنجاعة وفعالية مختلف السياسات العمومية والقطاعية، وضمان استدامتها والتوزيع العادل لثمارها على عموم المغاربة، حيث إن مصداقية السياسات والبرامج تتحدد بما ينجم عنها من أثر إيجابي مباشر على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات"^(٣٧).

أما الهدف العام للبرنامج الحكومي فهو "توطيد مسلسل بناء مجتمع متوازن ومتماسك ومستقر ومتضامن ومزدهر يضمن العيش الكريم للمواطنات والمواطنين والرعاية الخاصة للمغاربة المقيمين في الخارج، وقائم على تنمية الطبقة الوسطى بتوفير الشروط اللازمة لإنتاج الثروة وتحقيق التضامن بين مختلف شرائحه"^(٣٨). وقد اعتمد في تفعيل هذا الهدف على خمسة توجهات كبرى^(٣٩):

أولاً: تعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها والانفتاح على الثقافات والحضارات.

ثانياً: ترسيخ دولة القانون والجهوية المتقدمة والحكامة الرشيدة الضامنة للكرامة والحقوق والحرريات والقائمة على المواطنة الحققة وربط المسؤولية بالمحاسبة والحقوق بالواجبات.

٢٥ رئيس الحكومة، المخطط التشريعي برسم الولاية التشريعية التاسعة (كما وافق عليه مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢)، المملكة المغربية، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، ص ٥.
٢٦ المرجع نفسه، ص ٩.

٢٢ المرجع نفسه، ص ٨.

٢٣ المرجع نفسه، ص ٩.

٢٤ المرجع نفسه، ص ١٠ و ١١-٨٧.

- النظام الأساسي للقضاة.
- لجان تقصي الحقائق.
- مجلس الوصاية على العرش.

المحور الثاني

يتضمن ١٠ قوانين عادية تخص مؤسسات الحكامة^(٣٠)، منها سبعة قوانين لمراجعة النصوص القانونية الحالية وتهتم:

- المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
- مؤسسة الوسيط.
- مجلس الجالية المغربية بالخارج.
- الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.
- مجلس المنافسة.
- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
- وثلاثة قوانين لمؤسسات جديدة، هي:
- هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.
- المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.
- المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي.

المحور الثالث

يتضمن ١٦ تدبيراً تشريعياً، ثلاثة منها تهتم^(٣١):

- حق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومات وحماية مصادرها.
- قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها.
- شروط كفاءات مساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وتفعيلها وتقييمها.
- واتخاذ ١٣ تدبيراً تشريعياً من خلال مراجعة التشريعات الحالية من أجل ملاءمتها مع أحكام الدستور، وتهتم مجالات:

نصاً. ويتضمن الثاني عدداً من مشاريع القوانين المقترح إعدادها من قبل السلطات الحكومية وعددها ٢٠٣ نصوص.

أما النصوص التي صادق عليها مجلس الحكومة خلال الولاية التشريعية الحالية حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، فقد أدرجت ضمن الحصيلة التشريعية للحكومة والتي بلغت ١٠٠ نص تشريعي موزعة كالآتي: ١٨ قانوناً صادق عليها البرلمان، ونشرت بالجريدة الرسمية، و٦٧ مشروعاً معروضاً على البرلمان، و١٥ مشروع قانون ستعرض أمام البرلمان^(٣٢).

وبما أنّ رهان الحكومة خلال هذه المرحلة تطبيق ما أسمته بالتنزيل الديمقراطي والتشاركي للدستور، فإننا سنركز على الجزء الأول من مشاريع القوانين الساعية لتفعيل مقتضيات الدستور. لقد بلغ عدد مشاريع النصوص القانونية الساعية لتفعيل الدستور ٤٠ نصاً قانونياً، والتي يقسمها المخطط التشريعي كالآتي:

المحور الأول

ويتضمن ١٣ قانوناً تنظيمياً، تتضمن سبعة قوانين تنظيمية جديدة تهتم^(٣٣):

- تنظيم العمل الحكومي.
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية.
- الجماعات الترابية.
- تنظيم حق الإضراب.
- شروط تقديم ملتزمات المواطنين والمواطنات في مجال التشريع وتقديم العرائض إلى السلطات العمومية.
- تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.
- المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.
- كما تتضمن ستة قوانين تنظيمية ترمي إلى مراجعة خمسة قوانين تنظيمية حالية وقانون عادي واحد، وتهتم هذه القوانين^(٣٤):

- المحكمة الدستورية.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية.

٢٧ المرجع نفسه، ص ١٢.

٢٨ المرجع نفسه، ص ١٣.

٢٩ المرجع نفسه، ص ١٣-١٤.

٣٠ المرجع نفسه، ص ١٤.

٣١ المرجع نفسه، ص ١٤-١٥.

• أفضى النص الدستوري الصريح على مؤسسة رئاسة الحكومة والصلاحيات الدستورية التي أعطيت لها، واضطلاع مجلس الحكومة بأدواره شرعية دستورية جديدة، منح رئيس الحكومة مسؤولية قيادة العمل الحكومي وتفعيله، بعد أن كان مجلس الحكومة في ظل دستور ١٩٩٦ غير دستوري ويمارس أدوار سياسية شكلية أكثر منها فاعلة؛ إذ إنَّ القرارات السياسية الكبرى كانت تتخذ في المجلس الوزاري، في حين أنَّ اجتماعات مجالس الحكومة كانت شكلية تتحدد في عرض مشاريع القوانين وتنظيمها بغرض عرضها على مجلس الوزراء.

• تمكّن البرنامج الحكومي من إرساء مجال سياسي واجتماعي خاص به ومستقل نسبياً عن مجال تحرك المؤسسة الملكية، فبدأنا نلاحظ بعض المؤشرات النسبية لتمايز الأدوار بين المؤسسة الملكية ورئاسة الحكومة على الرغم من واقع الانسجام بين المكونين.

• فتح الحكومة ملفات مهمة، فاتسمت بنوع من الجرأة السياسية؛ كملف الفساد ومأذونيات النقل ومقالع الرمال ورخص الصيد، إلا أنها لم تذهب بهذه الملفات بعيداً.

• انحصار البرنامج الحكومي في تحديات التدبير اليومي للقضايا المطروحة والمشاكل البارزة التي لا تنتهي، وهو ما أفقد الرؤية الحكومية البعد الإستراتيجي في تدبير السياسات الحكومية على الرغم من النص عليه في البرنامج، لكنّ التطبيق أفضى إلى السقوط في تتبع مشاكل الهمّ اليومي.

القوى السياسية المعارضة لحكومة حزب العدالة والتنمية

تتكون المعارضة السياسية للحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية من ثلاثة اتجاهات معارضة متباينة، هي:

أولاً: معارضة مؤسساتية

برزت هذه المعارضة إثر نتائج استحقاقات انتخابات ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، ووصول حزب العدالة والتنمية لرئاسة الحكومة. ويعد أبرز مكوناتها حزب الأصالة والمعاصرة الذي أفضت تداعيات ما يسمى بالربيع العربي إلى إقبار مشروعه السياسي، وتكبده هزيمة سياسية في الاستحقاقات التشريعية، أرجعته إلى الوراء لصالح حزب

• الحقوق والحريات.

• تخليق الحياة العامة.

• إقرار مبادئ المنافسة والشفافية.

• القضاء المالي.

• مراجعة التشريعات الجنائية.

• حقوق المتقاضين.

• قواعد سير العدالة.

يضاف إلى هذه التدابير التشريعية المتعلقة بهذه المجالات ميثاق المرافق العمومية المنصوص عليه في الفصل ١٥٧ من الدستور^(٣٢).

وقد أكد المخطط التشريعي ضرورة إعطاء الأولوية في مسطرة الإعداد والمصادقة على النصوص المرتبطة بتفعيل الدستور، مع ضرورة التقيد بالآجال الدستورية في إعداد القوانين التنظيمية، وفقاً للفصل ٨٦ من الدستور، ووجوب عرض جميع القوانين التنظيمية على المصادقة خلال الولاية التشريعية الحالية.

وبعد عرض أبرز معالم البرنامج الحكومي وأولويات المخطط التشريعي يبقى الإشكال المطروح: إذا كان دستور ١٩٩٦ قد اتسم على مستوى تطبيقه بالتبعية المطلقة لمؤسسة الوزير الأول للمؤسسة الملكية في ظل سلطة تنفيذية محدودة، فإنّ دستور ٢٠١١ قد كرس دستورياً وقانونياً مؤسسة رئيس الحكومة صلاحيات مهمة في سياق تدبير مرحلة الانتقال الديمقراطي الثانية، بغية إرساء نوع من التوازن الدستوري والسياسي السلس للسلطة التنفيذية التي يترأسها الملك ورئاسة الحكومة. فإلى أي حد يمكن تأسيس مؤسسة رئاسة الحكومة كفاعل، ومضطلع بأدوارها، في انسجام تام مع المؤسسة الملكية في سياق المرحلة الانتقالية؟ ويمكن الإجابة عن ذلك بالآتي:

• من خصائص هذه المرحلة الانتقالية تطوير طريقة التعامل مع وسائل الإعلام بمختلف أنواعه، والدخول إلى مساحات إعلامية جديدة لرئيس الحكومة كانت فارغة في التجارب السابقة.

• فتح ملفات العديد من المؤسسات العمومية التي تشوبها اتهامات بالفساد كالقرض العقاري والسياحي الذي تمت المتابعة القضائية لمديره العام السابق.

الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة). وهي تشكل حتمًا معارضة شرسة للحكومة وما ستقوم به من برامج ومشاريع. ويشكل هذا تحديًا للإسلاميين، فنجاحهم في تنفيذ برنامجهم وقدرتهم على استثمار ما خوّله لهم الدستور الجديد من صلاحيات وسلطات، قد يفضي إلى إضعاف معارضة الشارع، بينما سيؤدي كل إخفاق أو تعثر أو فشل للحكومة في إنجاز مشاريعها إلى تقوية الحركة الاحتجاجية.

إن الاختلاف الجذري بين القوى السياسية المشتغلة داخل الحقل السياسي الرسمي، والمتمثلة في المعارضة المؤسسية (الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة والتجمع الوطني وغيرها) وبين القوى السياسية الاحتجاجية التي تعمل خارج ذلك الحقل، يتمثل في أنّ المعارضة المؤسسية ستشتغل بمنطق سياسي إصلاحي وستسعى لاستثمار ما تخوله اللعبة السياسية من صلاحيات جديدة للقيام بدور المعارضة من داخل النظام، بغية خلق دينامية سياسية جديدة قد تستميل الجماهير التي أبدت عزوفًا عن العمل السياسي، وهي بذلك لا تؤثر في طريقة اشتغال النظام، بل تعمل على خلق التوافق حوله وشرعته كآلية سلمية للتناوب على السلطة. أما القوى السياسية الاحتجاجية فتهدف إلى معارضة مجمل العملية السياسية، تأثرًا بمنطق الثورات التي يشهدها العالم العربي، إذ ستستمر في المطالبة بتغيير جوهري وجذري لقواعد اللعبة السياسية وإعادة صوغ مفاهيمها وقواعدها ومضامينها، بالرجوع إلى ضغط الشارع، وهي من أبرز التحديات المطروحة التي ستواجه الحكومة المقبلة وستصعب من مهامها المرتقبة.

وقد دخلت جماعة العدل والإحسان في خط معارضة الحكومة بعد خروجها من حركة ٢٠ فبراير، وإن كانت تؤكد بأنّ مشكلتها هي مع نظام الحكم وليس مع الحكومات التي تعتبرها شكلية ومن دون صلاحيات.

ثالثًا: معارضة القوى الخفية

وتقوم بهذه المعارضة القوى الخفية غير الراضية عن صعود الإسلاميين للسلطة، وهي التي يصفها رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران مجازًا بالعمارة والشيابين والتماسيح؛ وهي تشتغل بشكل خفي، وتسعى للحفاظ على نفوذها السياسي ومصالحها الاقتصادية ومواقعها داخل أجهزة الدولة وفقًا لمنطق اللوبيات^(٣٤).

العدالة والتنمية. وقد اضطر كنتيجة لذلك إلى التوقيع في خاتمة المعارضة السياسية للحكومة "المرتقبة"، ولا شك أنّه سيكون في معارضة وجودية شرسة، سيسعى خلالها لإبراز قدرته على البقاء والاستمرارية بعد خروج مؤسسه فؤاد عالي الهمة منه. إن الفشل السياسي الذي مُني به الحزب قد يشكل دافعًا قويًا للإصرار على القيام بمعارضة قوية كشرط لاستمراره، وكتعويض عن الرأسمال الرمزي الذي فقده بعد انسحاب مؤسسه الذي عُيّن مستشارًا للملك.

وهناك حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي اختار المعارضة السياسية لأول مرة منذ حكومة عبد الرحمن اليوسفي عام ١٩٩٧. وقد يعود اتخاذ الحزب هذا القرار إلى عدم رضاه عن نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة. وبذلك ستكون معارضة الاتحاد الاشتراكي تستلهم شرعيتها من تاريخ الحزب الطويل في معارضة النظام منذ السبعينيات من القرن الماضي، ويسعى الحزب من خلالها إلى إعادة المصالحة مع قواعده الشعبية التي أفضت مشاركته الحكومية إلى توسيع الهوة بينهما، وسيعمل الحزب من جهة ثانية على بلورة خطاب سياسي احتجاجي يركز على الحداثة والدمقرطة والمحاسبة في محاولة لاستقطاب بعض الفئات من حركة ٢٠ فبراير.

وهناك حزب التجمع الوطني للأحرار الذي اضطر إلى التوقيع كمعارضة بعد هزيمته المئوية في الانتخابات الأخيرة. فإذا حافظ على تماسكه، فقد يشكل معارضة سياسية لحكومة بن كيران، لكنّها ستبقى محدودة نظرًا لبنية الحزب الذي تكون ليشترك في الائتلافات الحكومية، وأعتقد أنّ تموقعه في المعارضة قد يزيد من فرص إضعافه. وهناك أحزاب أخرى ستضاف للمعارضة، إلا أنّ دورها سيبقى محدودًا وتابعًا^(٣٥).

ثانيًا: معارضة احتجاجية

يمثل هذه المعارضة الشارع بزعامة حركة ٢٠ فبراير بمختلف مكوناتها المدنية، والإسلامية (جماعة العدل والإحسان التي انسحبت مؤخرًا) والسلفية، واليسارية (كالنهج الديمقراطي واليسار

٣٣ رشيد مقتدر، "الإسلاميون والسلطة.. أسباب الخلاف وجذور العطب"، موقع هيسبرس، ٢٠١٢/١/١١، انظر:

<http://hespress.com/orbites/45181.html>

٣٤ المرجع نفسه.

الأداء الحكومي في تدبير المرحلة الانتقالية: ملاحظات أولوية

إنّ تباين وجهات نظر الحكومة والمعارضة حول طريقة تأويل الدستور توجب طرح السؤال الآتي: ما هي الأسباب الرئيسة التي تكمن في سوء فهم الدستور؟ علينا أن نبدأ بحقيقة أن الدستور نفسه يحوي عدداً من الأمور الغامضة، فالدستور هو أن يفعل الناس ما يسرهم من بنوده، وإذا كان هذا الحكم صحيحاً، فمن الممكن أن يكون ثمة تفسير آخر وراء ارتباكنا واضطرابنا^(٣٥).

تتحدد إذن انتقادات المعارضة للبرنامج الحكومي في مجموعة من النقاط التي تراها تتناقض مع ما أتى به البرنامج الحكومي، وهي:

- بطء وتيرة عمل الحكومة في طريقة تفعيل الدستور من خلال مؤثر ضعف عدد مشاريع القوانين المقترحة.

- عدم انسجام الحكومة مع ما جاء في الدستور والبرنامج الحكومي من خلال عدم إعطاء المعارضة السياسية المكانة الخاصة بها، وهو ما اعتبرته تراجعاً عما أسمته الحكومة بالتنزيل التشاركي والديمقراطي للدستور.

- جنوح الحكومة في منهج تفعيلها للدستور إلى تأويل رئاسي لمواد الدستور بدل الاحتكام للتأويل البرلماني، وهو ما اعتبرته المعارضة إفراغاً للدستور من مضمونه وفشل في تفعيل مواده^(٣٦).

ويمكن أن نضيف مجموعة من ملاحظات أولوية أخرى في سياق مقارنة ما تضمنه البرنامج الحكومي والمخطط التشريعي مع ما أنجز في الواقع، وهي:

- رفع الحكومة سقف وعودها - وإن شئنا توقعاتها - في مجال الإصلاح ومحاربة الفساد والاستبداد وتحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد بإيجاد مناصب شغل ومحاربة الفقر والتهميش، والعمل على تطوير الاقتصاد المغربي وتحديثه. وقد

جعل ذلك المواطنين يعلقون آمالاً عريضة على هذه الطموحات الحكومية، التي سرعان ما اصطدمت بواقع معقد وشائك، كان يخفي تركة سياسية واقتصادية واجتماعية ثقيلة (مثل أزمة صندوق المقاصة وصناديق التقاعد، ومعضلة استئراء الفساد، وضعف الاقتصاد الوطني، والبطالة، والمديونية، وأثار الأزمة المالية العالمية على المغرب... إلخ). وقد أدركت الحكومة الوضع الصعب الذي وجدت نفسها فيه، وهو ما أضحى يشكل امتحاناً ضيقاً من هامش مناوراتها، وشكّل فرصة ذهبية لخصومها لاتهامها بالتقصير والعجز.

- تعد هذه الحكومة تتويجاً لمرحلة الربيع العربي في ظل دستور جديد وسع من صلاحياتها وسلطاتها، مقارنة مع سابقتها، وخولها القدرة على المبادرة، لكن إيقاع عمل الحكومة بدا يعتره البطء والضعف والتردد الذي يعكس غياب رؤية إستراتيجية في سياق تدبير إشكالية السلطة السياسية. وقد أظهر هذا الوضع الحكومة بمظهر غير القادرة أو المترددة، وهو ما لا يساير المطالب الملحة للجمهور العريض الذي ينتظر الإنجازات بتلهف.

- أنّ هناك ثقافة سياسية مستشرية ترى أنّ الإسلاميين غير قادرين على تسلّم زمام السلطة، وتعتبر شرعيتهم السياسية ناقصة، وأنهم غير جديرين بالحكم على الرغم من وصولهم إليه عبر صناديق الاقتراع. وهي نزعة غير ديمقراطية، تجد تفسيرها في فشل منافسيهم في تحقيق نتائج سياسية أضعفت من شرعيتهم، إلى جانب احتدام المنافسة بينهم وبين خصومهم الأيديولوجيين، ثم الصراع على المواقع السياسية والاجتماعية. إنّ مجموع هذه العوامل يفسر لنا - على الرغم من الأخطاء الحكومية غير المحسوبة - كثرة خصوم الإسلاميين ومنتقديهم.

- السير في مسار إرساء التوافق بين المؤسسة الملكية وحزب العدالة والتنمية خلال مرحلة الربيع العربي قصد تدبير المرحلة الانتقالية الحرجة؛ فإذا كانت بعض المراحل السياسية التاريخية اقتضت إرساء نوع من التحالف بين المؤسسة الملكية وقوى اليسار لمواجهة تحدي الأصولية الإسلامية، فإنّ المرحلة الحالية تشهد مساراً لإرساء الثقة المتبادلة قصد التعايش بين الإسلاميين والمؤسسة الملكية في المغرب.

- تباين مكونات الأغلبية الحكومية واستئراء خلافاتها السياسية الخفية والمعلنة، وهو ما أثر سلبياً في صورة الحكومة واستدراجها

٣٥ مايكل كامن، الدستور في الثقافة الأمريكية: آلة تعمل من تلقاء ذاتها، ترجمة أحمد طاهر (عمان: دار فارس للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٣١-٣٢.

٣٦ يمكن الرجوع للأدبيات النظرية لدودة: "التأويل الديمقراطي للدستور: قراءات متقاطعة" التي نظمها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكادال - الرباط، شعبة القانون العام والعلوم السياسية، بالتعاون مع الجمعية المغربية للعلوم السياسية، والجمعية المغربية للقانون الدستوري (غير منشورة).

- رهان حكومة بنكيران على السير قدماً في التوافق مع المؤسسة الملكية بحكم تجزرها الاجتماعي وعمقها الشعبي الذي تتميز به، ولأن موازين القوى والنفوذ السياسي في صالح المؤسسة الملكية، وهو ما يجعل من أي مواجهة للإسلاميين معها غير محسوبة قد تؤثر سلباً في مستقبل المسلسل الإصلاحي.
- الفوز بالاستقرار السياسي للمغرب وتجنّب البلد القلاقل الاجتماعية والسياسية التي قد تعصف بالاقتصاد والأمن وصورة البلاد الخارجية.
- دخول الإسلاميين للحكم بطريقة سلسلة تمكّنهم من التماس المباشر بجميع مؤسسات الدولة خاصة الجيش والأمن، قصد تغيير الصورة النمطية السلبية التي يوصفون بها.
- ربط علاقات جيدة مع اللوبيات الاقتصادية ورجال المال والأعمال التي لها أدوار اقتصادية مهمة.
- سير بنكيران في سياق الواقعية السياسية عبر إدراك واقع البلاد ومعرفة موازين القوى الحقيقية وتدبير واقعي لأبرز الإشكالات؛ وذلك لتفادي أي تسرع قد يعوّق المشروع السياسي ويؤدي إلى إحباطات وخيبات أمل، وهي رؤية مستمدة من تجربة بنكيران خلال مرحلة الشبيبة الإسلامية والانفصال عنها، وتأثيرات مسار الإدماج السياسي لتياره.
- أما أبرز التحديات المطروحة أمام حكومة العدالة والتنمية فهي:
- تفعيل الديمقراطية للدستور وتدبير المرحلة الانتقالية.
- التدبير السلس للعلاقة بين الحكومة والمؤسسة الملكية والحفاظ على التوافق الدائم في القضايا الخلافية.
- الوصول للسلطة بمختلف أبعادها، وهو اختبار لقدرة الإسلاميين على تدبير السياسة من داخل المسؤولية الحكومية.
- محاربة الفساد والاستبداد والريع (الفساد المالي والسياسي).
- الديمقراطية وإعادة الصدقية للعمل السياسي وتوسيع مجال الحريات.
- الحفاظ على نظافة اليد ومقاومة إغراءات الموقع والجاه والسلطة.
- الحفاظ على جاذبية المسار السياسي الإصلاحي من داخل النظام.
- إرساء سياسة خارجية تحقق التنمية والتطور والحد من التبعية والاستقلال.

إلى الدخول في معارك هامشية زاد من حدتها محاولات الخصوم السياسيين للحكومة تصيّد أخطاء مسؤوليها، وعلى رأسهم رئيس الحكومة، وتسليط الضوء على تصريحاتهم ومواقفهم بل حتى على بعض تصرفاتهم الشخصية نقدًا واثامًا.

- مصادفة تنصيب الحكومة في سياق التأثيرات المباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأ لحيها يصل إلى المغرب، فإذا كانت سمة الخطاب الرسمي لأسباب متعددة لم يقر سابقًا بتأثيرات هذه الأزمة في البلاد، فإنّ هذه التأثيرات بدت ملموسة في الجاليات المغربية المقيمة في بلدان المهجر، والتي ما فتئت تقلص مواردها ومن ثم عوائلها المالية على بلدهم، إلى جانب تقلص عدد السياح والنقص في السيولة.

نتائج أداء حكومة حزب العدالة والتنمية وتحدياتها

لا شك أنّ السعي لاستكشاف التجربة السياسية للحكومة الحالية مسألة ليست سهلة بالنسبة إلى الراغب في التعامل العلمي الموضوعي البعيد عن السياسة والأيدولوجيا والتموقع السياسي. وهو ما أكدنا أنّها ستواجه جملة من التحديات النظرية والمنهجية بحكم جدة التجربة وبداياتها، فنحو سنة ونيف غير كافية للخروج بحصيلة نهائية حول الأداء الحكومي، ونظرًا لطبيعة المرحلة السياسية الانتقالية التي نمر منها مما يصعب من معالجتها بنوع من الموضوعية والعلمية، وهو ما حدا بنا إلى التركيز على إشكالية تفعيل الدستور دون غيره من السياسات العمومية.

وبعد بسط الرؤية الحكومية لمنهجية تنزيلها للدستور في البرنامج الحكومي والمخطط التشريعي، ثم الحديث عن معارضا حكومة حزب العدالة والتنمية المؤسساتية والاحتجاجية، وعرضنا وجهة نظرها المنتقدة للبرنامج الحكومي وطريقة تنزيله للدستور، نخلص إلى بعض التفسيرات الأولية لهذه الدينامية المتقلبة، فمجمع ما طرح من انتقادات ترى أنّ حكومة العدالة والتنمية مترددة وبطيئة في طريقة تنزيلها لدستور مرحلة ما بعد الربيع العربي، ويمكن أن نجد له التفسيرات الآتية: